S/PRST/2009/24

الأمم المتحدة



Distr.: General
5 August 2009
Arabic
Original: English

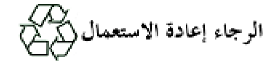
بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦١٧٨ التي عقدها مجلس الأمن في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد توصياته الواردة في قراريه ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفي بيانات رئيسه المؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (PRST/1994/22)، و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (PRST/1994/62)، و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (PRST/1996/13)، و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (PRST/2001/3)، و ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ (PRST/2004/16)، ومذكرة رئيسه المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56)، ويؤكد عزمه على زيادة تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ هذه التوصيات بالكامل. ويشير المجلس بصفة خاصة إلى ما ورد في بيان رئيسه المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن العوامل المناسبة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام.

”ويرى مجلس الأمن أن جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تمثل شراكة عالمية فريدة تلتئم فيها مساهمات والتزامات منظومة الأمم المتحدة برمتها. والمجلس ملتزم بتوثيق عرى هذه الشراكة. ويقر المجلس بأهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، والأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة تحقيق جهود حفظ السلام لأفضل النتائج الممكنة.

050809 050809 09-44533 (A)



"وقد سعى مجلس الأمن في الشهور الستة الماضية إلى تحسين الحوار الذي يجريه مع الأمانة العامة ومع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة فيما يتعلق بالإشراف الجماعي على عمليات حفظ السلام، وإلى تطوير الممارسات التالية:

'١' إجراء حوار منتظم مع الأمانة العامة بشأن التحديات العامة المتعلقة بحفظ السلام؛

'٢' بذل الجهود لتعميق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن والمناقشات التي أُجريت في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

'٣' عقد اجتماعات سياسية - عسكرية خاصة بعمليات محددة لتحسين التحليل المشترك المتعلق بالتحديات التنفيذية؛

'٤' تشجيع استكمال وثائق التخطيط الذي تقوم به الأمانة العامة بصورة منتظمة بما يكفل الاتساق مع الولايات؛

'٥' تحسين الرصد والتقييم عن طريق استخدام نقاط مرجعية، كيفما وحسبما يقتضيه الأمر، بما يتيح رسم خريطة للتقدم تستند إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة.

"وقد حدد مجلس الأمن عدة مجالات تتطلب المزيد من التمعن من أجل تحسين إعداد عمليات حفظ السلام والتخطيط لها ورصدها وتقييمها وإتمامها وهي كما يلي:

'١' ضمان أن تكون الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلام واضحة ومعقولة وقابلة للتحقيق ومشفوعة بما يناسبها من الموارد. ويشدد المجلس على ضرورة القيام بصورة منتظمة، مع التشاور مع سائر أصحاب المصلحة، بتقييم قوام عمليات حفظ السلام وولايتها وتركيبتها، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء، حسب التقدم المحرز أو تغير الظروف في الميدان؛

'٢' تبادل المعلومات بشكل أفضل، ولا سيما بشأن التحديات التي تواجه العمليات العسكرية، بوسائل منها قيام الأمانة العامة بإجراء مشاورات منهجية مع الدول الأعضاء قبل نشر بعثات التقييم التقني

بشأن أهدافها ومعاييرها العامة، وبعرض النتائج الرئيسية التي تتوصل إليها، لدى عودتها. ويشجع المجلس الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات بين أعضاء المجلس والأمانة العامة على مستوى الخبراء السياسيين والعسكريين قبل مناقشة تمديد أية ولاية. ويقر المجلس بالحاجة إلى تحسين فرص حصوله على المشورة العسكرية، ويعتزم مواصلة عمله بشأن إقامة آليات لهذا الغرض. وسيواصل المجلس استعراض دور لجنة الأركان العسكرية؛

'٣' ويعتزم المجلس زيادة تواصله مع الأمانة العامة في المرحلة المبكرة لصياغة الولاية، وطيلة فترة نشر البعثة، بشأن الأبعاد العسكرية والأبعاد المتعلقة بالشرطة والعدالة وسيادة القانون وبناء السلام في أية عملية؛

'٤' التعامل بشكل مبكر وهادف أكثر مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، قبل تمديد أو تعديل ولاية أية عملية لحفظ السلام. ويرحب المجلس بالاقتراحات العملية لتعميق مثل هذه المشاورات. ويقر بأنه يمكن للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بما لها من خبرة ودراية، أن تسهم بصورة كبيرة في التخطيط لعمليات حفظ السلام، وفي صنع القرارات بشأنها، ونشرها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالتقرير المؤقت للفريق العامل التابع لمجلس الأمن (S/2009/398)، ويشجعه على معالجة مسألة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة مواصلة، وغيرها من أصحاب المصلحة. ويلتزم المجلس بإحراز تقدم بشأن هذه المسألة وباستعراض مدى تقدمه في عام ٢٠١٠؛

'٥' زيادة الوعي في مجلس الأمن بالآثار المترتبة عن قراراته على صعيد الموارد والدعم الميداني. ويطلب المجلس بأن يُتاح له، عند اقتراح بعثة جديدة لحفظ السلام أو عندما يُرتأى إجراء تغيير كبير في ولاية من الولايات، بتقدير للآثار المترتبة على ذلك في الموارد بالنسبة إلى البعثة المعنية؛

‘٦’ تعزيز الوعي في مجلس الأمن بالتحديات الاستراتيجية التي تواجهها عمليات حفظ السلام جميعها. ويرحب المجلس بالإحاطات الواردة في هذا الشأن من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي ينبغي أن تستمر بصورة منتظمة.

”ويقر المجلس بالحاجة إلى تقييم كامل أوجه الاستجابة، عند تناول أي حالة يمكن أن تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، وإلى عدم نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا باعتبارها مصاحبة للاستراتيجية السياسية وليس كبديل عنها. ويقر المجلس بأهمية تعبئة الدعم السياسي والتشغيلي من جميع أصحاب المصلحة والمحافظة عليه.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة الماسة إلى زيادة عدد البلدان المستعدة للمساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، ويرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنسيق المساعدة الثنائية المقدمة لها. ويؤيد المجلس الجهود المبذولة من أجل القيام طوال فترة عمل البعثات بتحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والشركاء الآخرين. ويقر المجلس بأولوية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال صون السلم والأمن الدوليين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاستعراض عمليات حفظ السلام وتوفير التخطيط والدعم على نحو أفضل، ويشجع الأمانة العامة على مضاعفة تلك الجهود. وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علما بالتقييمات والتوصيات الواردة في ورقتها الغُفل المعنونة: برنامج شراكة جديدة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وباستراتيجية الدعم الواردة فيها، ويعتزم النظر فيها بتمعّن.

”ويقر المجلس بأنه يلزم إجراء المزيد من المناقشة فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، من أجل بناء توافق آراء أوسع نطاقا بشأن طائفة من المسائل تشمل اتّباع نهج قوي لحفظ السلام وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين. ويؤكد المجلس من جديد الأحكام ذات الصلة من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦). ويتطلع، في هذا الخصوص، إلى أن يقوم آجلا في هذه السنة باستعراض تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين.

”ويـشير مجلـس الأمـن إلى بيـان رئيـسه المـؤرخ ٢٢ تمـوز/يوليـه ٢٠٠٩ (PRST/2009/23) بـشأن بنـاء الـسلام، ويعيـد التأكيـد بوجـه خـاص علـى الحاجـة إلى الترابط والتكامـل بـين صـنع الـسلام وحفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام والتنميـة مـن أجـل تحقيق استجابة فعالة لحالات ما بعد النـزاع، منـذ بدايتـها. ويطلـب المجلـس إلى الأمـين العام أن يشير في تقاريره بشأن أي بعثة محددة للتقدم المحرز صـوب تحقيـق نهـجٍ منـسقٍ للأمم المتحدة في البلد، ولا سيما ما يتعلق بـالثغرات الجوهريـة في تحقيـق أهـداف بنـاء السلام موازاة مع البعثة.

”وما زال مجلس الأمن ملتزما بزيادة تحسين الأداء العام لجهود الأمـم المتحـدة لحفظ السلام، وسيُجري استعراضاً آخر في أوائل عام ٢٠١٠“.